

واقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في المملكة العربية السعودية

د. محمد سليم الزبون
أستاذ مشارك / قسم الإدارة التربوية والأصول

د. عبد الرحمن بن ماضي مسعر البرجس
وزارة التربية والتعليم / السعودية

واقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في المملكة العربية السعودية

د. محمد سليم الزبون د. عبد الرحمن بن ماضي مسعر البرجس

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في المملكة العربية السعودية، تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في جامعات الشمال في المملكة العربية السعودية وعينة الدراسة من (296) عضوية تدريس، ولأغراض تحقيق هدف الدراسة تم تطوير أداة الدراسة (استبانة)، تم توزيعها بعد التأكد من صدقها وثباتها.

بعد جمع المعلومات تتم عملية التحليل الإحصائي باستخدام (SPSS)، عن طريق حساب درجة تقدير أعضاء الهيئة التدريسية لواقع درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في الجامعات السعودية أظهرت نتائج الدراسة أن واقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في المملكة العربية السعودية جاء بدرجة متوسطة. كما أظهرت وجود فرق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغير الجنس ولصالح الإناث وعدم وجود فروق بين تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغيري الخبرة ومتغير الرتبة الأكاديمية.

أوصت الدراسة على ضرورة أن تقوم الجامعة بتوفير كافة الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس المتمثلة في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية ووضع ما يناسبه من اللوائح والأنظمة والإجراءات التي تساعده على تحقيق أهدافه التعليمية والبحثية.

الكلمات المفتاحية :

(الحرية الأكاديمية ، المستوى الجامعي)

The Reality of Academic Freedom at the University Level in the Kingdom of Saudi Arabia

Abstract:

This study aimed to find out the reality of academic freedom at the university level in the Kingdom of Saudi Arabia, the study population consisted of faculty members at universities in the North in the Kingdom of Saudi Arabia, and the study sample of 296 faculty members , for the purposes of achieving the goal of the study was the development of study tool (questionnaire) , were distributed after the confirmation of sincerity and persistence .

After collecting the data is the process of statistical analysis using the (SPSS), by calculating the degree of appreciation of faculty members of the reality of the degree of academic freedom at the university level in Saudi universities, study results showed that the reality of academic freedom at the university level in the Kingdom of Saudi Arabia came moderately . It also showed a statistically significant difference between the estimates of faculty members to exercise the degree of academic freedom, due to the variable and in favor of the female sex and the lack of differences between the estimates of faculty members to exercise the degree of academic freedom, due to the variables of experience and academic rank variable .

The study recommended the need for the university to provide academic freedom for all faculty members represented in decision-making and administrative and financial situation , relevant rules and regulations and procedures that help to achieve the objectives of education and research

Keywords:

(Academic Freedom , The University Level)

مقدمة

تعد الجامعة من أهم المؤسسات التربوية وأكثرها اتصالاً بالمجتمع، فهو يعلق آماله وطموحاته عليها من أجل خدمة أبنائه وتحقيق رؤاهم المستقبلية، والحرية الأكاديمية من أهم أركان الجامعة الأساسية وداعماً لها في أداء رسالتها في نشر العلم والثقافة وخدمة المجتمع، فالجامعة لا يمكن لها أن تنتج المعرفة بدون الحرية الأكاديمية، ومراكز البحوث لا تستطيع أن تعمل وتتطور في ظل المنوع، ولكي تصل الجامعة إلى ما تصبو إليه وحتى تتحقق الأهداف المرجوة لا بد أن تولي إدارات الجامعات اهتماماً مستمراً لتطوير عضوية التدريس وإعداده وتلبية حاجاته ومتطلباته، والتي لا يمكن إشباعها إلا من خلال توفير الحرية الأكاديمية له .

وما يشاهد اليوم في العالم الكبير من ثورة تكنولوجية ومعرفية، وتغيرات وتحديات مستمرة على كل الأوجه الاجتماعية، وسياسية، ومعرفية، وغيرها. وتعدد في الاهتمامات يؤكد على الدور المهم والمحوري للجامعة في تحديد مخرجات تتناسب مع هذا العصر، وتوظيف مهمة الجامعة في وظائف أساسية مبنية على الحرية والديمقراطية هي: إعداد الموارد البشرية، وإجراء البحوث العلمية، والمساهمة في نقل الثقافة بما يضمن صياغة وعي الطلاب وتشكيله، وتناول قضايا المجتمع ومشكلاته كافة، والعمل على خدمته وتنميته سياسياً، واقتصادياً، ومعرفياً، واجتماعياً، وغير ذلك. (باكير، 2011).

ولكي تستطيع الجامعة أن تؤدي وتمارس دوراً قيادياً في المجتمع؛ فلا بد من الاعتماد على الهيئات التدريسية بوصفهم الركن الأساس والعنصر الفعال في العملية التعليمية، فنجاح الجامعة وتقدمها في كل مكان يعتمد بالدرجة الأولى على ما يتوفر لديها من عناصر جيدة ومدربة ذات كفاءة عالية من أعضاء هيئة التدريس التي يفترض فيها أن تبذل قصارى جهدها في إعداد جيل من القادة والمفكرين والباحثين والمتخصصين في مختلف المجالات، والذين يعتمد عليهم فيما بعد في نشر العلم الحديث وتطبيقه على أرض الواقع بكفاءة وإتقان، وفي المحصلة فإنه يمكن للجامعة أن تلعب دوراً مهماً في حياة الشعوب (الحو، 2003).

يفترض في الجامعة وهي المشغل الأول والأهم لإنتاج الأفكار وتطويرها أن تكون البيئة الوحيدة والمفضلة لحرية التعبير عن الآراء والأفكار وتبادلها وتناقشها ومناقشتها في أجواء هادئة تحفظ الشفافية والحرية والتسامح والانفتاح، وبافتقارها إلى تلك الأجواء الهادئة، فلا مناص أن تخسر الجامعة حقيقة دورها الإبداعي التنويري وريادتها، وتغدو مجرد ورشة متهالكة لا تقوم إلا بإعادة إنتاج أفكار قديمة بايئة ومتحجرة (سليمان، 2006).

ولكي تقوم الجامعة بمسؤولياتها ووظائفها العامة المتمثلة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتحقيق التنمية فيه فلا بد من وجود الاستقلالية الإدارية والمالية، فالجامعة تمتلك شخصية معنوية قانونية قادرة على إدارة شؤونها وأموالها بنفسها، وهي مجتمع حر وفعال، ومتطور، ومن هنا فإن تقييد مبدأ استقلالية الجامعات المالية والإدارية يؤدي إلى نتائج خطيرة، ويخل بوظائفها، وأهدافها، ومسؤولياتها. (ثابت، 2007).

إن استقلال الجامعات العربية مهنيًا وماليًا وإداريًا يعد أهم مقومات ضمان توافر حريات الفكر والإبداع المعرفي والبحث العلمي، وتبين خبرات الجامعات العريقة في الدول الديمقراطية أن إتاحة الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي دون أية مؤثرات سلبية أسهمت بالفعل في تطوير البحث العلمي، ودفع التنمية البشرية الشاملة خطوات مهمة نحو الأمام، مما أدى إلى نتائج على جانب مهم للغاية؛ وهي تقدم المجتمع ككل على مستويات الإنتاج، وتشجيع الأخذ بالتقانة المتقدمة، ورفع مستوى حياة السكان ومعيشتهم. (ثابت، 2009).

إن تطبيق الحرية والديمقراطية بشكلها الصحيح مطلب سام يتفق مع القيم الإنسانية المختلفة؛ كالحرية، والعدل، والمساواة، والمشاركة بأوسع أبوابها، وهذه الحرية هي التي أوصلت الدول الصناعية الأولى في

العالم إلى التقدم في كافة المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والتربوية، والعلمية، كما أن تطور المجتمعات البشرية وتقدمها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطبيق الحرية والديمقراطية، بحيث تصبح أسلوب حياة المجتمعات كافة، وهذا لا يتم إلا في المجتمعات المدنية القائمة على الحرية، والديمقراطية والمؤسسية والتعددية. (جعيني، 2010)

وتمثل الحريات الأكاديمية ركناً أساسياً من أركان نهضة الشعوب والأمم، فالنهضة تستند إلى العلم ونتائجها، والعلم يبدأ من تمتع الجامعات والمراكز البحثية في الدول الحديثة بعدة مقومات فكرية وتنظيمية ومعنوية، ويأتي في مقدمتها وعلى درجة كبيرة من الأهمية: حرية الرأي والتعبير، والاستقلالية الإدارية والمالية والتي لا تقل عن سابقتها، وكذلك توفر الدعم المعنوي، وفوق كل هذا لا بد من احترام الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس لعلمهم ورسالتهم، وتقدير المجتمع بكل مؤسساته لأهمية ما يقومون به، وحماية الحريات الأكاديمية هي في واقع الأمر منبثقة من الحريات العامة التي يتمتع بها المواطنون في الدولة المعاصرة والمتقدمة (ماضي 2012).

وهناك ارتباط قوي بين الحرية والتربية والتعليم إذ إن كلا منهما يسعى نحو إيجاد الفرد الناجح وهناك ثمة ارتباط قوي بين الحرية والتربية والتعليم لأن كلا منهما يسعى نحو خلق الفرد المصقول الشخصية، الواعي لما يدور حوله، والقادر على التكيف مع معطيات الحياة، كما أن مفهوم الحرية وممارستها بشكل صحيح يعد من أهم أهداف التربية والتعليم، وبما أن التربية مرتبطة بالديمقراطية فالمطلوب من التربية وفلسفتها تصحيح الأفكار الخاطئة العالقة بمشكلة الحرية والمترسخة عبر التاريخ حيث تكونت مفاهيم مغلوطة لديها ترى في الحرية مجرد تحلل وانسلاخ من معايير المجتمع وضوابطه وخروج عن قوانينه وهذا ما يعوق بناء مجتمع حر يمتلك مقومات الحرية بشكلها الصحيح (جعيني، 2010).

إن التعليم القائم على تبني خيار الحرية الأكاديمية، هو تعليم ناجح وبناء، مثلما هو تعليم مبدئي وعقلاني لأنه يفضي إلى نتائج إيجابية، تؤدي إلى تنمية روح الإبداع والابتكار وإيجاد الأطر العلمية التي تتبنى خيار الحوار والنقد البناء، وتعتمد المنهج التجريبي القائم على البحث المخبري في أجواء من الحرية والتقاليد العلمية التي تحترم رأي الباحث وفكره وعمله، وتترك له خيار العمل والبحث دون ضغط أو إكراه (بغدادى 2006).

لذا يمكن القول بأن الحرية الأكاديمية تتجسد في التنوع الحر المسؤول للحقيقة والمعرفة والتعامل معها دون إملاءات من قبل سلطة خارجية أو قوى ضاغطة لتصل بالتعليم إلى تشجيع الباحث في البحث عن المعرفة والحقيقة. فمفهوم الحرية الأكاديمية يتضمن التوجه للتعاليم الإيجابي، وعلى درجة من المساواة، مع جميع الأفكار والمفاهيم والطروحات الأخرى المعاكسة تعاملاً يقوم على الترحيب وقبول الآخر والانفتاح (الطويل، 2006)

كما ويترتب على الحرية الأكاديمية أمور مهمة منها حرية الهيئة التدريسية المطلقة في تغيير المناهج وتطويرها حسب الحاجة وتطوير معايير التدريس وأساليبه بما يتناسب مع معطيات المرحلة، وحرية الأعضاء في إجراء البحوث المختلفة التي يرغبونها مع مراعاة مبادئ الحرية الفكرية والبحث العلمي وأخلاقياته دون أي تدخل من الرقابة وأن تمتلك الهيئة التدريسية الضوء الأخضر للقيام بالأنشطة المهنية دون عوائق من أحد لكي تحفز وتعزز مهاراتهم المهنية التي تمكنهم في النهاية من تطبيق هذه المعرفة وتحقيق الأهداف سعياً لخدمة المجتمع الذي ينتمون إليه وتحقيق آماله وطموحاته (Jackson, 2005).

ولن تكون الحرية الأكاديمية صحيحة وسليمة وقابلة للتطبيق الفعلي إذا لم تعط الحرية الكاملة للمعلمين وأعضاء هيئة التدريس في البحث والتقصي دون تدخلات خارجية، إذ ليس من المعقول أن يكون من أهداف المؤسسة زيادة المعرفة ونشرها، وفي الوقت نفسه تقوم بوضع العقبات والمنغصات أمام الحرية، وفي كثير من الدراسات ثبت أن المعلمين وأعضاء الهيئة التدريسية الذين يتمتعون بقدر كبير من الحرية الأكاديمية قادرون على الإنتاج التعليمي باتجاه إيجابي (standler, 2000)

وتتميز الحرية الأكاديمية بمنح الثقة الذاتية والجماعية لأعضاء الهيئة التدريسية فتنمي لديهم ملكة الإبداع، وتحفزهم للتجديد، وتثير فيهم حافز الطموح للتأمل والابتكار، وهذا بدوره يدفعهم نحو الاستمرارية في تجويد الأداء الذي يعد مطلباً رئيساً لتخريج قوى بشرية تعمل على تلبية متطلبات سوق العمل وتحقيق التنمية المستدامة، كما أن الشعور بالحرية الأكاديمية يعمل على تعزيز انتماء أعضاء هيئة التدريس والطلبة لكلياتهم، وجامعاتهم، وكذلك مجتمعهم؛ فعضوية الهيئة التدريسية في كثير من الجامعات العربية يملك الحرية في تدريس طلابه ما يراه مفيداً لنموهم الفكري، والعلمي، والنفسي، ويزودهم بالمهارات، والقيم، والاتجاهات التي تعدهم للمساهمة في تنمية أسرهم، ومجتمعهم، وله الحرية في البحث والاستقصاء والتجريب والبحث عن الحقيقة، وتوظيف المعرفة بالإضافة إلى حقه في المشاركة الفاعلة في اتخاذ وصنع القرارات ذات العلاقة بخبراته في تخصصه، وهذا ينطبق أيضاً على الطلبة إذ يحق لهم التعليم واختيار المقرر والتخصص والوقت المناسب (القرني، 2009).

فالحرية الأكاديمية؛ تعني حرية أعضاء هيئة التدريس فرادى أو جماعات في تقصي المعرفة وتطويرها وتحسينها والاستفادة منها بما يحقق الأهداف التي تخدم المجتمع؛ من خلال البحث والدراسة والمناقشة والتوثيق والإنتاج والتدريس والقضاء المحاضرات والكتابات دون تدخل أي جهة داخلية أو خارجية، والاستقلال يعني قيام الجامعة بصنع قراراتها المتعلقة بسير العمل الداخلي مالياً، وإدارياً، وإقرار سياسة البحث والتعليم والإرشاد وغيرها من الأنشطة ذات الصلة بعيداً عن الدولة وعن القوى الضاغطة المختلفة في المجتمع (عيد، 2012).

ومن هذا المنطلق ولكون الجامعات السعودية بحاجة ماسة إلى هذا النوع من الحرية خاصة مع وجود بعض الجامعات الناشئة الحديثة يكون لزاماً التركيز بصورة خاصة على الحرية الأكاديمية في الوقت الذي أصبحت فيه الديمقراطية والحرية معياراً مهماً لتطور المجتمعات وتقدمها اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً وعلى كافة الأصعدة، ومع الواقع الحالي للحرية الأكاديمية في الوطن العربي بشكل عام والجامعات السعودية بشكل خاص، وبما أن الباحث اطّلع على العديد من الدراسات السابقة عن الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية وأظهرت نتائج الدراسة أن الحرية الأكاديمية لم تمارس بالشكل المطلوب وبما أن النتائج غير مرضية حسب رأي الباحث ومن هنا فإنه لا بد من معرفة واقع الحرية الأكاديمية وتطوير أسس تربوية ليفيد منها أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة وكل من له علاقة في هذه القضية .

مشكلة الدراسة :

الغرض من هذه الدراسة معرفة واقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في جامعات المملكة العربية السعودية وتتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الآتي :

ما واقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في جامعات المملكة العربية السعودية ؟

هدف الدراسة وأسئلتها :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق الحرية الأكاديمية في المملكة العربية السعودية من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية :

س1 : ما واقع الحرية الأكاديمية في جامعات المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

س2 : هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 5.00$) في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية عند أعضاء هيئة التدريس في جامعات المملكة العربية السعودية تعزى لمتغيرات الجنس والخبرة والرتبة الأكاديمية .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة واقع الحرية الأكاديمية ويؤمل أن يستفيد من نتائجها الجهات الآتية :

- وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية للاستفادة من الأسس التربوية المقترحة
- أصحاب القرار في الجامعات السعودية من مدراء ونواب وعمداء من خلال تطبيق الأسس التربوية في الجامعات .
- أعضاء هيئة التدريس في جامعات المملكة العربية السعودية بحيث تكون هذه الأسس التربوية موجهاً لهم في ممارسة الحرية الأكاديمية .

مصطلحات الدراسة :

تبنت الدراسة المصطلحات الآتية :

الحرية الأكاديمية

حق المعلم أو المتعلم أو الباحث في استقصاء مجالات المعرفة والتعبير عن رأيه دون خوف أو وجل من التدخل القسري أو القيود أو الطرد، فالحرية الأكاديمية تتساوى مع حرية الكلمة وحرية الصحافة وحرية العبادة كصفة جوهرية يتميز بها المجتمع الديمقراطي (شقير، 2003 : 42).

أما إجرائياً فتعرف بأنها حرية عضو هيئة التدريس أو الباحث العلمي في الجامعات السعودية في الوصول إلى مصادر البيانات والمعلومات، وتبادل الأفكار والآراء، ونشرها دون قيود. وستقاس من خلال الأداة المعدة لهذا الغرض .

الدراسات السابقة :

أولاً : الدراسات العربية :

أجرى قمبر (2001) دراسة تحليلية تحدث فيها عن مفهوم الحرية الأكاديمية وأنه حديث نسبياً، ولم يتأصل تشريعياً إلا في العقود الأخيرة كامتياز خاص لأساتذة الجامعات، وأن الحرية الأكاديمية أمل مرغوب ومرهوب، وهو يربط بين قوتين لا بد من التوسط بينهما لإقامة جسر من الثقة والتعاون بين الجامعات والحكومات، وتحدث الباحث عن النظام التعليمي العربي الحديث والتعليم العالي بأنه نظام غربي مستنسخ في فلسفته، وهيكلته، ومؤسساته، ومناهجه، وأساليبه، وتقنياته، وأشار الباحث بأن الجامعات العربية طاردة للحرية وأشار كذلك إلى ضياع الطلبة بين البحوث الشكلية وطرائق التدريس التقليدية والبعد عن اللب والجوهر .

وأجرى الشبول (2006) دراسة هدفت تعرف واقع ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة كما يراها أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وتم اختيار (852) عضواً و(1087) طالباً لعينة الدراسة . وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الذكور أكثر من الإناث في ممارسة الحرية الأكاديمية، وأن أعضاء هيئة التدريس والطلبة في الجامعات الخاصة يمارسون الحرية الأكاديمية أكثر من غيرهم في الجامعات الحكومية .

وأجرى سيف (2006) دراسة هدفت الكشف على ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات اليمنية، وتكونت عينة الدراسة من (387) عضواً من أعضاء هيئة التدريس تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية، وأظهرت نتائج الدراسة أن الممارسة أخذت الطابع الإيجابي في مجال حرية البحث، وحرية التدريس، وحرية الرأي والتعبير والنشر، بينما أخذت الطابع السلبي في مجال مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إدارة شؤونهم وحرية عقد المؤتمرات والندوات والمشاركة فيها .

وأجرت دانا حمدان (2008) دراسة هدفت إلى تعرف العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي وعلاقة ذلك باختلاف متغيرات الدراسة الجنس، والرتبة، والخبرة، والكلية، وقد تم اختيار عينة عشوائية بلغت 300 عضو هيئة تدريس من الجامعات الفلسطينية وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن درجة واقع الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس كانت متوسطة إذ بلغت 67.6 %، وأنه لا يوجد علاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الدراسة الأربع، وأوصت الدراسة بمزيد من الدراسات للكشف عن أسباب تدني القدرة على اتخاذ القرار عند أعضاء هيئة التدريس وإعطائهم قدرًا أكبر من الحرية الأكاديمية.

أجرى الزيود والشبول (2009) دراسة هدفت تعرف درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة كما يراها أعضاء هيئة التدريس، تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس البالغ عددهم (4123) عضواً، وتم اختيار عينة عشوائية من المجتمع الأصلي بلغت (632) عضو هيئة تدريس، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الذكور أكثر من الإناث في ممارسة الحرية الأكاديمية، وأن أعضاء هيئة التدريس برتبة أستاذ يمارسون الحرية الأكاديمية أكثر من غيرهم وأن الجامعات الخاصة تفوق الجامعات الحكومية في ممارسة الحرية الأكاديمية، قدمت الدراسة جملة من التوصيات العملية الإجرائية المستقبلية .

وأجرى رعيقت (2010) دراسة هدفت تعرف درجة توفر الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعتي اليرموك والسلطان قابوس كما يراها أعضاء هيئة التدريس أنفسهم، ولتحقيق هدف الدراسة تم إعداد استبانة مكونة من (44) فقرة، تكونت عينة الدراسة من (331) عضو هيئة تدريس من الجامعتين، تم اختيارها بالطريقة العشوائية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن توفر الحرية الأكاديمية في جامعتي اليرموك والسلطان قابوس كانت كبيرة في مجالي التدريس والبحث العلمي، ومتوسطة في مجالي الرأي والتعبير، وخدمة المجتمع .

ثانياً : الدراسات الأجنبية :

أجرت بولاند دراسة تحليلية (Boland 2003)، هدفت إلى معرفة العلاقة بين الحرية الأكاديمية ومفهوم التعبير عن الرأي مع بروز مخاوف عديدة من التدخلات الخارجية القصرية على الجامعات، واعتمدت الدراسة على المقابلة المباشرة وطرح بعض الأسئلة المتعلقة بالحرية الأكاديمية وتأثير ذلك على المناهج والمقررات المعتمدة للتدريس في الجامعات، أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التدخلات الخارجية في المؤسسات التعليمية أصبحت كثيرة في الآونة الأخيرة وهذا عائد للظروف السياسية وقواها الضاغطة مما أدى بدوره إلى إضعاف الحرية الأكاديمية وتكبيها وشلها.

وأجرى ساندمان (Sandman, 2005) دراسة هدفت التعرف إلى القضايا المعاصرة التي تحكم الحرية الأكاديمية في الجامعات والكليات في منطقة كاسترين الأمريكية، وتكونت عينة الدراسة من جميع رؤساء الجامعات وعمداء الكليات في المنطقة المذكورة وعددهم (95) عضواً، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود قضايا معاصرة ومؤثرة لا بد من التعرف عليها، وتشمل: أولاً: العلاقات مع الزملاء في العمل. ثانياً: التشريعات والقوانين السائدة. ثالثاً: حرية التعبير عن الرأي. رابعاً: استقلالية أعضاء هيئة التدريس الكاملة وفت الباحث إلى أهمية وضرورة الفصل والتمييز بين الحرية الأكاديمية داخل الجامعة وحرية التعبير عن الرأي خارج أسوار الجامعة .

وفي دراسة (Taiwo, 2012) فقد هدفت إلى دراسة معاني الحرية الأكاديمية ومحتواها وتحدياتها، واستقلال مؤسسات التعليم العالي، واستخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي عن طريق استخدام الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة والمجربة في نيجيريا للاستفادة منها عند التطبيق في مؤسسات التعليم العالي في جنوب أفريقيا، أظهرت نتائج الدراسة أن الحرية الأكاديمية لم يخصص لها بند في قوانين التعليم العالي النيجيري ولكن تم استخلاصها من القوانين الأخرى التي طالبت بأن يكون

سيطرة محدودة للجامعات الحكومية، وهدت إلى ضرورة المشاركة في المبادرات الخاصة والتقييم الدوري لأداء مؤسسات التعليم العالي وبرامجها بهدف تطبيق الحرية الأكاديمية بشكل فعال ولضمان ملاءمتها للبيئة الأفريقية.

دراسة (Macfarlane.2012) التي هدفت إلى الكشف عن الأبعاد السلبية والإيجابية لإعادة صياغة الحرية الأكاديمية للطالب. واستخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي وذلك من خلال جمع الدراسات السابقة عن الموضوع في برلين والأمم المتحدة وماليزيا وهونغ كونغ، وأظهرت نتائج الدراسة أن إعادة الصياغة الأكاديمية للطالب توفر نهجا بديلا عن منهج التفسير السليبي للمسؤوليات الملقاة على أساتذة الجامعات، وبينت أن الحرية الأكاديمية للطلاب تتمثل في حرية التعبير وحرية التعليم والتعليم العالي وحرية دراسة المادة التي يختارها. وبينت الدراسة أن هناك العديد من العوامل مثل شعور الطلاب بالعزلة في الحرم الجامعي وغيرها. وتلزم الجامعة بتطوير سياساتها فيما يخدم مصلحة الطالب الأكاديمية، وأوصت الدراسة على أهمية العمل على تضمين الحرية الأكاديمية للطالب ضمن المناهج الدراسية من خلال العمل على تطويرها ليصبح مفكرا وناقدا مستقلا.

دراسة (Orubit, Paulley & Abrham.2012) بعنوان «استقلال الجامعة والحرية الأكاديمية وصراعات اتحاد موظفي الجامعات في نيجيريا وجهة نظر تاريخية» دراسة تحليلية هدفت الدراسة إلى عرض الأحداث التاريخية فيما يتصل باستقلال الجامعات والحرية الأكاديمية في نيجيريا من 1990 إلى الوقت الحالي. واستخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي وذلك من خلال جمع الدراسات السابقة عن الموضوع في نيجيريا، أظهرت نتائج الدراسة أن الحرية الأكاديمية منذ عام 1950 وحتى عام 1970 كانت معدومة حيث كان على الطلاب والمعلمين الالتزام بالقوانين والسياسات التي تسنها الجامعة، إلا أن قامت العديد من المظاهرات ضد هذه القوانين وقدم مجموعة من المعلمين استقالتهم، وفي عام 1979 وحتى عام 1999 تعرضت للجامعات للعديد من الأزمات منها الاقتتار إلى البنية الأساسية وانتهاك للإجراءات القانونية وقمع للحرية الأكاديمية، إلى أن تم الاعتراف بالحرية الأكاديمية بشكل رسمي ضمن قوانين الجامعات. وأوصت الدراسة بأهمية تحقيق الحرية الأكاديمية والحكم الذاتي من خلال تنمية الأفكار والسعي نحو تحقيق الأهداف والغايات التي من شأنها تحقيق التقدم للشعب وللوطن.

التعقيب على الدراسات السابقة

بعد اطلاع الباحثين على بعض الدراسات العربية والأجنبية والتي أثرت وبلا شك في هذا البحث نجد أن مجملها تحدث وبشكل عام عن أهمية توافر الحرية الأكاديمية بالنسبة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس من أجل الرقي بالجامعة وتحقيق أهدافها وانعكاس ذلك على المجتمع بما يحقق تنميته. وقد استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في بناء أداة الدراسة ومناقشة النتائج.

منهجية الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج المسحي التحليلي بهدف معرفة واقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في جامعات المملكة العربية السعودية .

مجتمع الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية في المنطقة الشمالية في المملكة العربية السعودية (جامعة الجوف، جامعة تبوك، جامعة الحدود الشمالية) للعام الدراسي 2012/ 2013 والبالغ عددهم (1014) حسب إحصائيات وزارة التعليم العالي والبيانات المستخلصة من الجامعات المذكورة للعام الجامعي 2012/ 2013 موزعين على النحو الآتي، ويظهر الجدول (1) البيانات التفصيلية لأفراد مجتمع الدراسة.

جدول (1) توزيع مجتمع الدراسة

المجموع	الجنس		الجهة
	إناث	ذكور	
309	64	245	جامعة الجوف
242	69	173	جمعة الحدود الشمالية
463	171	292	جامعة تبوك
1014	304	710	المجموع

عينة الدراسة :

تكونت عينة الدراسة من (296) من أعضاء هيئة التدريس في جامعات الشمال في المملكة العربية السعودية الجوف في المملكة العربية السعودية للعام الدراسي 2012 / 2013 والتي تم اختيارها بالطريقة العشوائية الطبقية، في ضوء متغيرات الدراسة (الجنس وسنوات الخبرة، والرتبة الأكاديمية) ويظهر الجدول (2) البيانات التفصيلية لأفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها.

المتغيرات	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	198	0.68 %
	أنثى	98	0.32 %
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	64	0.22 %
	من 5 إلى 10 سنوات	210	0.71 %
	أكثر من 10 سنوات	22	0.07 %
الرتبة الأكاديمية	أستاذ مساعد	194	0.66 %
	أستاذ مشارك	67	0.23 %
	أستاذ	35	0.11 %
	المجموع	296	100 %

جدول (2) توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها

أداة الدراسة :

لتحقيق هدف الدراسة المتعلق بمعرفة واقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في المملكة العربية السعودية، قام الباحثان بمراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة. حيث تم وضع قائمة بالفقرات المرتبطة بقياس واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، تم صياغتها على شكل استبانة تكونت بصورتها الأولية من (51) فقرة، موزعة في خمسة مجالات.

وقد صممت الاستجابة على أداة الدراسة وفق مقياس خماسي التدرج كما يلي: - بدرجة كبيرة جداً، ولها (5) درجات. - بدرجة كبيرة ولها (4) درجات. - بدرجة متوسطة ولها (3) درجات. - بدرجة قليلة ولها (درجتان). - بدرجة قليلة جداً ولها (درجة واحدة).

صدق أداة الدراسة

تم عرض الأداة بصورتها الأولية على (16) محكماً من ذوي الاختصاص في مجال أصول التربية، والإدارة التربوية، وقد طلب إليهم تحديد درجة ملاءمة الفقرات وشموليتها لقياس المجال الذي وردت فيه، ومدى وضوح الفقرات، وسلامتها اللغوية، وكذلك ذكر أي تعديلات مقترحة واقتراح فقرات يرونها ضرورية وحذف الفقرات غير الضرورية. وقد تم اعتماد معيار اتفاق (75 %) من لجنة المحكمين ليصار إلى التعديل والحذف والإضافة، وبعد إعادة الأداة تم إجراء التعديلات، وأصبحت الأداة في صورتها النهائية مكونة من (58) فقرة.

ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test-retest)، حيث تم إعادة تطبيق الأداة على عينة مكونة من (25) عضوية تدريس، بعد مرور أسبوعين على التطبيق الأول، ثم حساب معامل الارتباط بين التطبيقين، وبلغت قيمة الثبات 0.91 وبعد معامل الثبات مرتفع ومناسب لأغراض الدراسة الحالية.

ولأغراض الدراسة الحالية تم احتساب درجة تقدير أعضاء الهيئة التدريسية لواقع درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في الجامعات السعودية على النحو التالي:

الحد الأعلى للبدائل (5)، والحد الأدنى للبدائل (1) وبطرح الحد الأعلى من الحد الأدنى يساوي (4) ومن ثم قسمة الفرق بين الحدين على ثلاثة مستويات كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$4 - 3 \text{ مستويات (مرتفعة، متوسطة، منخفضة)} = 1.33$$

وعليه يكون:

$$\text{الحد الأدنى} = 1 + 1.33 = 2.33 \quad \text{الحد المتوسط} = 1.33 + 2.34 = 3.67 \quad \text{الحد الأعلى} = 3.68 \text{ فأكثر.}$$

وهكذا تصبح أوزان الفقرات على النحو الآتي:

- الفقرة التي يتراوح متوسطها الحسابي بين (5.00 - 3.68) تعني أن تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية للفقرة جاءت بدرجة مرتفعة.

- الفقرة التي يتراوح متوسطها الحسابي بين (3.67 - 2.34) تعني أن تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية للفقرة جاءت بدرجة متوسطة.

- الفقرة التي يتراوح متوسطها الحسابي بين (2.33 - 1.00) تعني أن تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية للفقرة جاءت بدرجة منخفضة.

نتائج الدراسة

وفيما يلي عرضاً لنتائج الدراسة وفقاً لتسلسل أسئلتها:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول وينص على: "ما واقع الحرية الأكاديمية في جامعات المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟".

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري والترتيب لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لواقع الحرية الأكاديمية وكانت النتائج كما في الجدول (3).

جدول 3. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب، لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لواقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في المملكة العربية السعودية مرتبة تنازلياً

المجالات	متوسط الإجابة	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التقدير
الأعمال التطوعية وخدمة المجتمع المحلي	3.11	0.96	1	متوسطة
المشاركة في صناعة القرار	3.04	0.90	2	متوسطة
التعبير عن الرأي	2.96	0.85	3	متوسطة
البحث العلمي والنشر	2.89	0.89	4	متوسطة
المحتوى الدراسي وأساليب التدريس.	2.78	0.86	5	متوسطة
الدرجة الكلية للحرية الأكاديمية	2.96	0.84	-	متوسطة

تشير النتائج في الجدول (3) إلى أن واقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في المملكة العربية السعودية جاء بدرجة متوسطة، وحصل على متوسط حسابي (2.96) وانحراف معياري (0.84)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.11) في حدها الأعلى ولمجال الأعمال التطوعية والنشر وبين (2.78) في حدها الأدنى، وكان لمجال المحتوى الدراسي وأساليب التدريس .

وفيما يلي عرضاً لنتائج المجالات كلاً على حدة:

أولاً: مجال التعبير عن الرأي:

للإجابة عن الفقرات المتعلقة بهذا المجال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب والدرجة والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول 4. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب، لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لواقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي على مجال التعبير عن الرأي مرتبة تنازلياً

الرقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التقدير
5	يمارس عضو هيئة التدريس حقه في نقد مجلس إدارة الجامعة.	3.56	1.17	1	متوسطة
10	تقوم الجامعة بفرض قيود على أعضاء هيئة التدريس بسبب آرائهم.	3.41	1.14	2	متوسطة
2	يمارس عضو هيئة التدريس حريته بعقد الحوارات الفكرية.	3.13	1.3	3	متوسطة
3	يتواصل عضو هيئة التدريس مع المجتمع المحلي بحرية.	3.11	1.29	4	متوسطة

متوسطة	4	1.28	3.11	تسمح إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالمشاركة بالبرامج (التلفزيونية والإذاعية الحوارية).	11
متوسطة	6	1.24	3.00	توفر الجامعة حرية التعبير عن الرأي لكافة الرتب الأكاديمية بغض النظر عن الجنس.	4
متوسطة	7	0.85	2.96	توفر الجامعة الحصانة الفكرية لدور الأستاذ الجامعي	15
متوسطة	8	1.21	2.87	يتحاور عضو هيئة التدريس مع زملائه دون تحفظ أو قيود.	8
متوسطة	9	1.13	2.83	تتيح الجامعة لعضو هيئة الحرية للدفاع عن رأيه.	7
متوسطة	9	1.11	2.83	تعمل الجامعة على الحد من هجرة العلماء ونزيف العقول بفتح قنوات الاتصال مع الكل.	12
متوسطة	11	1.14	2.78	يحق لعضو هيئة التدريس المشاركة في الندوات والمؤتمرات (داخل الجامعة وخارجها).	9
متوسطة	11	1.25	2.78	تشجع الجامعة التفكير الحر لأعضاء هيئة التدريس.	13
متوسطة	13	1.29	2.65	يحق لعضو هيئة التدريس التعبير عن آرائه وأفكاره البحثية.	6
متوسطة	14	1.12	2.61	يقوم عضو هيئة التدريس في التعبير عن رأيه بحرية.	1
متوسطة	15	1.28	2.56	تسيطر البيروقراطية على مجريات العمل داخل الجامعة.	14
متوسطة	-	0.85	2.96	الدرجة الكلية للمجال	

تشير النتائج الواردة في الجدول (4) إلى أن المتوسطات الحسابية لمجال التعبير عن الرأي جاءت بدرجة متوسطة وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.56) في حدها الأعلى، وبدرجة متوسطة وكانت لفقرة: « يمارس عضو هيئة التدريس حقه في نقد مجلس إدارة الجامعة » وبين (2.56) في حدها الأدنى، وكانت لفقرة « تسيطر البيروقراطية على مجريات العمل داخل الجامعة » وبدرجة متوسطة.

ثانياً: مجال المشاركة في صنع القرار:

للإجابة عن الفقرات المتعلقة بهذا المجال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب والدرجة والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول 5. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب، لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لواقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي على مجال المشاركة في صنع القرار مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التقدير
20	تعرض قرارات مجلس الجامعة على أعضاء هيئة التدريس لمناقشتها قبل اعتمادها.	3.57	1.33	1	متوسطة
17	يشارك عضو هيئة التدريس في وضع لائحة القوانين للجامعة.	3.5	1.21	2	متوسطة
16	تعمل الجامعة على إشراك أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ بعض القرارات.	3.13	1.2	3	متوسطة
22	تعتمد الجامعة على الأسلوب العلمي في صناعة القرار وحل المشكلات).	3.06	1.19	4	متوسطة
19	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس مناقشة قرارات الأقسام الداخلية.	2.80	1.31	5	متوسطة
18	تمنح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس المشاركة في اللجان المختلفة.	2.70	1.14	6	متوسطة
21	تكون قرارات إدارة الجامعة مركزية لا مجال للمشاركة فيها.	2.53	1.23	7	متوسطة
	الدرجة الكلية للمجال	3.04	0.9	-	متوسطة

تشير النتائج الواردة في الجدول (5) إلى أن المتوسطات الحسابية لمجال المشاركة في صنع القرار جاءت بدرجة متوسطة وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.57) في حدها الأعلى وبدرجة متوسطة وكانت لفقرة: « تعرض قرارات مجلس الجامعة على أعضاء هيئة التدريس لمناقشتها قبل اعتمادها. » وبين (2.53) في حدها الأدنى وكانت لفقرة « تكون قرارات إدارة الجامعة مركزية لا مجال للمشاركة فيها. » وبدرجة متوسطة.

ثالثاً : مجال المحتوى الدراسي وأساليب التدريس :

للإجابة عن الفقرات المتعلقة بهذا المجال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب والدرجة والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول 6. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب، لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لواقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي على مجال المحتوى الدراسي وأساليب التدريس مرتبة تنازلياً

الرقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
27	توفر الجامعة كافة الكتب والمراجع داخل مكتبة الجامعة.	2.93	1.23	1	متوسطة
26	يواجه عضو هيئة التدريس ضغوطاً تحول دون حريته في اختيار أسلوب التدريس.	2.89	1.18	2	متوسطة
28	تعمل الجامعة على إدخال المعلوماتية في جميع مفاصل إدارتها.	2.83	0.99	3	متوسطة
29	تعمل الجامعة على زيادة (التفاعل والتنافس) بين التخصصات المختلفة.	2.81	1.17	4	متوسطة
25	توفر الجامعة الوسائل والتقنيات الحديثة لعضو هيئة التدريس.	2.76	1.24	5	متوسطة
30	تولي الجامعة اهتماماً كبيراً بطرق التدريس كأساليب لنقل المعرفة.	2.76	1.15	5	متوسطة
23	يحدد عضو هيئة التدريس مواضيع المادة التي يدرسها وأساليب التدريس.	2.72	1.32	7	متوسطة
24	توفر الجامعة الحرية الكاملة لعضو هيئة التدريس في شرح المادة.	2.48	1.24	8	متوسطة
	الدرجة الكلية للمجال	2.78	0.86	-	متوسطة

تشير النتائج الواردة في الجدول (6) إلى أن المتوسطات الحسابية لمجال المحتوى الدراسي وأساليب التدريس جاءت بدرجة متوسطة، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.93) في حدها الأعلى وبدرجة متوسطة وكانت لفقرة: « توفر الجامعة كافة الكتب والمراجع داخل مكتبة الجامعة. » وبين (2.48) في حدها الأدنى وكانت لفقرة « توفر الجامعة الحرية الكاملة لعضو هيئة التدريس في شرح المادة » وبدرجة متوسطة.

رابعاً: مجال البحث العلمي والنشر:

للإجابة عن الفقرات المتعلقة بهذا المجال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب والدرجة والجدول (7) يوضح ذلك.

جدول 7. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب، لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لواقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي على مجال البحث العلمي والنشر مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التقدير
39	توفر الجامعة الوسائل والمراجع اللازمة للبحث العلمي.	3.20	1.11	1	متوسطة
46	توفر الجامعة المناخ العلمي والبحثي المناسب لأعضاء هيئة التدريس.	3.20	1.26	1	متوسطة
47	تشجع الجامعة مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي.	3.15	1.31	3	متوسطة
50	تسمح الجامعة بإعارة خدمات أعضاء هيئة التدريس إلى الخارج لتبادل الخبرات.	3.11	1.22	4	متوسطة
36	يتبادل عضو هيئة التدريس مع زملائه نتائج البحث العلمي بحرية (داخلياً وخارجياً).	3.05	1.16	5	متوسطة
32	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الجو المناسب للبحث العلمي.	3.04	1.22	6	متوسطة
37	تقوم الجامعة بمكافأة أعضاء هيئة التدريس الباحثين.	3.00	1.26	7	متوسطة
43	تعمل الجامعة على تطوير العلاقات بين الجامعات (الوطنية والعالمية) فيما يخص البحث العلمي.	3.00	1.18	7	متوسطة
35	تقديم الجامعة الدعم المالي والمعنوي لعضو هيئة التدريس من أجل البحث العلمي.	2.98	1.21	9	متوسطة
34	توفر الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في (السفر والتنقل) لغايات البحث العلمي.	2.96	1.37	10	متوسطة
42	توفر الجامعة (المعامل والمختبرات وقواعد البيانات) اللازمة للبحث العلمي.	2.96	1.18	10	متوسطة
45	تسهم الجامعة في تنمية المقدرات العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس.	2.96	1.16	10	متوسطة
49	تعمل الجامعة على استقطاب أصحاب التخصصات النادرة والدقيقة للإسهام في البحوث العلمية.	2.93	1.21	13	متوسطة
44	تضع الجامعة أنظمة تربوية وبحثية تتسم بالمرونة.	2.87	1.2	14	متوسطة
33	توفر الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في نشر الأبحاث العلمية.	2.70	1.04	15	متوسطة

متوسطة	16	1.26	2.67	تسمح الجامعة لعضو هيئة التدريس بالكتابة والنشر في الدوريات العلمية (المحلية والعالمية).	40
متوسطة	17	1.07	2.63	تضع الجامعة معايير نزيهة لتحكيم الأبحاث العلمية.	38
متوسطة	18	1.21	2.59	تؤمن الجامعة بأن البحث العلمي معيار حضاري تقاس به الأمم في تقدمها.	48
متوسطة	19	1.26	2.50	يحق لعضو هيئة التدريس التعامل مع دور النشر دون الرجوع للجامعة.	41
متوسطة	20	1.12	2.35	تمنح الجامعة الحرية الكاملة لأعضاء هيئة التدريس في اختيار موضوعات البحث الذي سيكتبون به.	31
متوسطة	-	0.89	2.89	الدرجة الكلية للمجال	

تشير النتائج الواردة في الجدول (7) إلى أن المتوسطات الحسابية لمجال البحث العلمي والنشر جاءت بدرجة متوسطة وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.20) في حدها الأعلى وبدرجة متوسطة وكانت لفقرة: «توفر الجامعة الوسائل والمراجع اللازمة للبحث العلمي»، ولفقرة: «توفر الجامعة المناخ العلمي والبحثي المناسب لأعضاء هيئة التدريس» وبين (2.35) في حدها الأدنى وكانت لفقرة «تمنح الجامعة الحرية الكاملة لأعضاء هيئة التدريس في اختيار موضوعات البحث التي سيكتبون بها» وبدرجة متوسطة.

خامساً: مجال الأعمال التطوعية وخدمة المجتمع:

للإجابة عن الفقرات المتعلقة بهذا المجال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب والدرجة والجدول (8) يوضح ذلك.

جدول 8. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب، لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لواقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي على مجال الأعمال التطوعية وخدمة المجتمع مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التقدير
53	تسمح الجامعة لعضو هيئة التدريس بإنشاء جمعيات خيرية والمشاركة فيها (داخل الجامعة وخارجها).	3.41	1.06	1	متوسطة
58	تقديم الجامعة الآراء والمقترحات والعمل على نشر المعلومات في المجال التطوعي والإنساني.	3.26	1.24	2	متوسطة
57	تشجع إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس على التعاون (الإقليمي والدولي) في العمل التطوعي.	3.24	1.13	3	متوسطة
52	يتواصل عضو هيئة التدريس مع الجمعيات الخيرية في مجال تخصصه.	3.2	1.14	4	متوسطة

متوسطة	4	1.23	3.2	تؤسس الجامعة مراكز أبحاث هدفها دراسة مشاكل المجتمع وسبل حلها.	56
متوسطة	6	1.18	3.07	تقدم إدارة الجامعة تسهيلات لعضو هيئة التدريس للقيام بالعمال التطوعي (داخليا وخارجيا).	55
متوسطة	7	1.24	3	يشارك عضو هيئة التدريس مؤسسات المجتمع المحلي في أعمالها التطوعية.	51
متوسطة	8	1.16	2.54	تشجع الجامعة عضو هيئة التدريس على التعاون مع الطلبة في الأنشطة العامة وخدمة المجتمع.	54
		0.96	3.11	الدرجة الكلية للمجال	

تشير النتائج الواردة في الجدول (8) إلى أن المتوسطات الحسابية لمجال الأعمال التطوعية وخدمة المجتمع المحلي جاءت بدرجة متوسطة وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.41) في حدها الأعلى وبدرجة متوسطة وكانت لفقرة: « تسمح الجامعة لعضو هيئة التدريس بإنشاء جمعيات خيرية والمشاركة فيها (داخل الجامعة وخارجها) ». وبين (2.54) في حدها الأدنى وكانت لفقرة « تشجع الجامعة عضو هيئة التدريس على التعاون مع الطلبة في الأنشطة العامة وخدمة المجتمع » وبدرجة متوسطة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 5.00$) في درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في جامعات المملكة العربية السعودية للحرية الأكاديمية تعزى لمتغيرات الجنس والخبرة والرتبة الأكاديمية ؟

فيما يلي توضيح للنتائج المتعلقة بالفروق في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي تبعا لكل متغير من متغيرات الدراسة:

1 - النتائج المتعلقة بالفروق في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي تبعا لمتغير الجنس.

للكشف عن دلالة الفروق بين تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارستهم للحرية الأكاديمية، تبعا لمتغير الجنس (ذكر، أنثى)، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة على مجال (واقع الحرية الأكاديمية)، كما تم استخدام اختبار «ت» للعينات المستقلة Independent Samples t-test، وكانت النتائج كما في الجدول (9).

جدول 9. نتائج اختبار «ت» للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات المعلمين لواقع مفهوم الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية، تبعا لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
ذكر	198	2.79	0.86	25.73	295	0.000*
أنثى	98	3.09	0.73			

× دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تبين المتوسطات الحسابية في الجدول (9) وجود فروق ظاهرية بين تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارستهم للحرية الأكاديمية في ضوء متغير الجنس، وقد تم إجراء اختبار «ت» للعينات المستقلة للكشف عن دلالة تلك الفروق في ضوء متغير الجنس (ذكر، أنثى)، حيث أظهرت النتائج أن الفروق بين أعضاء الهيئة التدريسية كانت دالة إحصائياً، وبالنظر للنتائج في الجدول السابق نجد أن الدلالة كانت لصالح تقديرات الإناث، حيث كان المتوسط الحسابي لتقديراتهن أعلى من المتوسط الحسابي لتقديرات زملائهن الذكور.

2 - النتائج المتعلقة بالفروق في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي، تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية.

للكشف عن دلالة الفروق بين تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية، تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية على كافة المجالات، تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية (أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ)، وكانت النتائج كما في الجدول (10).

جدول (10). المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي، تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية:

أستاذ ن = 35		أستاذ مشارك ن = 67		أستاذ مساعد ن = 194		المجالات
الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
1.00	3.07	0.75	2.74	0.77	2.96	التعبير عن الرأي
0.87	2.83	0.91	2.93	0.88	3.04	المشاركة في صناعة القرار
0.93	0.76	0.75	2.57	0.81	2.78	المحتوى الدراسي وأساليب التدريس
0.89	2.82	0.60	2.71	0.93	2.89	البحث العلمي والنشر
1.00	2.95	0.78	3.04	1.00	3.12	الأعمال التطوعية وخدمة المجتمع المحلي
0.85	2.89	0.56	2.80	0.68	2.96	الدرجة الكلية

تشير المتوسطات الحسابية في الجدول (10) إلى وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في ضوء متغير الرتبة الأكاديمية، ولعرفة مستوى الدلالة الإحصائية للفروق في المتوسطات الحسابية لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية (أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ)، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (11).

جدول (11). نتائج تحليل التباين الأحادي للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي، تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية

الدلالة ×	(ف)	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	مصدر التباين	المجالات
0.073	2.753	3.715	2	1.858	بين المجموعات	التعبير عن الرأي
		197.775	293	0.675	داخل المجموعات	
			295		المجموع	
0.095	2.468	3.827	2	1.913	بين المجموعات	المشاركة في صناعة القرار
		227.075	293	0.775	داخل المجموعات	
			295		المجموع	
0.051	3.407	4.628	2	2.314	بين المجموعات	المحتوى الدراسي وأساليب التدريس
		198.947	293	0.679	داخل المجموعات	
			295		المجموع	
0.061	2.951	4.392	2	2.196	بين المجموعات	البحث العلمي والنشر
		217.992	293	0.744	داخل المجموعات	
			295		المجموع	
0.344	1.091	1.993	2	0.996	بين المجموعات	الأعمال التطوعية وخدمة المجتمع المحلي
		267.509	293	0.913	داخل المجموعات	
			295		المجموع	

× دالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

تشير النتائج في الجدول (11) إلى عدم وجود فروق دالة إحصائية بين تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، ولجميع المجالات حيث بلغت قيمة «ف» المحسوبة لها (2.753) و(2.468)، (3.407)، (2.951) و(1.091) على التوالي، وهذه القيم غير دالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$. وهذه النتيجة تعني أن تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي لا تختلف باختلاف رتبهم الأكاديمية.

3 - النتائج المتعلقة بالفروق في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي، تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

للكشف عن دلالة الفروق بين تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي، تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية على كافة المجالات، تبعاً لمتغير سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات، من 5 إلى 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات)، وكانت النتائج كما في الجدول (12).

جدول (12). المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية للتحديات التي تواجه الجامعات السعودية في مجتمع المعرفة لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي

أكثر من 10 سنوات ن = 22		من 5 - 10 سنوات ن = 210		أقل من 5 سنوات ن = 64		المجالات
الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
0.80	3.00	0.90	2.88	0.88	3.04	التعبير عن الرأي
0.84	3.08	0.98	3.04	0.93	3.01	المشاركة في صناعة القرار
0.81	2.77	0.79	2.67	1.04	2.94	المحتوى الدراسي وأساليب التدريس
0.91	2.80	0.91	2.87	0.90	3.04	البحث العلمي والنشر
0.99	2.97	0.91	3.17	1.04	3.21	الأعمال التطوعية وخدمة المجتمع المحلي
0.80	2.97	0.78	2.93	.86	3.05	الدرجة الكلية

تشير المتوسطات الحسابية في الجدول (12) إلى وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، ولعلاقة مستوى الدلالة الإحصائية للفروق في المتوسطات الحسابية لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات، من 5 إلى 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات)، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (13).

جدول (13). نتائج تحليل التباين الأحادي للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي، تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

المجالات	مصدر التباين	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	(ف)	الدلالة ×
التعبير عن الرأي	بين المجموعات	0.131	2	0.262	0.177	0.839
	داخل المجموعات	0.743	293	217.699		
	المجموع		295			

0.979	0.021	0.036	2	0.018	بين المجموعات	المشاركة في صناعة القرار.
		248.757	293	0.849	داخل المجموعات	
			295		المجموع	
0.639	0.452	0.684	2	0.342	بين المجموعات	المحتوى الدراسي وأساليب التدريس.
		218.871	293	0.747	داخل المجموعات	
			295		المجموع	
0.744	0.297	0.487	2	0.244	بين المجموعات	البحث العلمي والنشر
		240.553	293	0.821	داخل المجموعات	
			295		المجموع	
0.751	0.288	0.543	2	0.271	بين المجموعات	الأعمال التطوعية وخدمة المجتمع المحلي
		276.006	293	0.942	داخل المجموعات	
			295		المجموع	

× دالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

تشير النتائج في الجدول (13) إلى عدم وجود فروق دالة إحصائية بين تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي تعزى لتغير سنوات الخبرة، على كافة المجالات وعلى الكلي حيث بلغت قيمة «ف» المحسوبة لها (0.177) و(0.021) و(0.452) و(0.297) و(0.288) على التوالي، وهذه القيم غير دالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$. وهذه النتيجة تعني أن تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي لا تختلف باختلاف سنوات خبرتهم.

مناقشة النتائج والتوصيات

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول وينص على: «ما واقع الحرية الأكاديمية في جامعات المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟».

أظهرت النتائج أن واقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في المملكة العربية السعودية جاء بدرجة متوسطة، إذ حصل مجال الأعمال التطوعية والنشر على أعلى متوسط حسابي وقد يعود ذلك إلى أن جامعات الشمال في المملكة العربية السعودية تولى اهتماماً متوسطاً في مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الأعمال التطوعية في مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية، ويعود ذلك لكونها جامعات حديثة تركز على اكتمال بنيتها وتعد ذلك من الأمور الثانوية ولديها ما هو أكثر أهمية من الأعمال التطوعية.

في حين حصل مجال المحتوى الدراسي وأساليب التدريس في أدنى متوسط وقد يعزى ذلك إلى أن الجامعات الناشئة الشمالية في المملكة العربية السعودية تركز بشكل متوسط على منح أعضاء هيئة التدريس الحرية الكاملة في اختيار المادة الأنسب لإيصال المعلومات من خلال اختيار أسلوب التدريس الأمثل للمادة مما يؤدي إلى تقييد دورهم، وقد يعود ذلك لفرص الجامعة مقررات معينة وعدم منحهم الفرصة الكافية أو الوسائل المعينة لتنوع وسائل وطرق التدريس.

أولاً: مجال التعبير عن الرأي:

أظهرت نتائج الدراسة إلى أن المتوسطات الحسابية لمجال التعبير عن الرأي جاءت بدرجة متوسطة، إذ جاءت الفقرة التي تنص على «يمارس عضو هيئة التدريس حقه في نقد مجلس إدارة الجامعة» على أعلى متوسط ويمكن أن يفسر ذلك بأن جامعات المملكة العربية السعودية توفر الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس والمتمثلة في التعبير عن الرأي وحرية الكلام دون أي تدخل، وهذا يساعد عضو هيئة التدريس في الإبداع وايصال رسالته للطلاب بصورة صحيحة.

في حين حصلت الفقرة التي تنص على «تسيطر البيروقراطية على مجريات العمل داخل الجامعة» على أدنى متوسط ويمكن أن يفسر ذلك بأن أعضاء هيئة التدريس يمارسون حرياتهم الأكاديمية بدرجة متوسطة في الجامعة فهناك مجموعة من العوائق التي تعيق ممارستهم لمجريات العمل داخل الجامعة والتي تنعكس سلباً على إنجاز العمل، وتحد من تطوير البحث العلمي، كما تؤثر في مستوى دفع عملية التنمية البشرية الشاملة نحو الأمام، والذي يؤثر على تقدم المجتمع ككل على مستويات الإنتاج.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (سييف، 2006) والتي أظهرت أن الممارسة الأكاديمية في مجال البحث وحرية الرأي والتعبير.

ثانياً: مجال المشاركة في صنع القرار:

أظهرت نتائج الدراسة إلى أن المتوسطات الحسابية لمجال المشاركة في صنع القرار إذ جاءت الفقرة التي تنص على «تعرض قرارات مجلس الجامعة على أعضاء هيئة التدريس لمناقشتها قبل اعتمادها» على أعلى متوسط، ويمكن تفسير ذلك بأن الجامعات في المملكة العربية السعودية تفتح المجال أمام أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في عمليات صنع القرار التي تتعلق بالأعمال الأكاديمية في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية .

اختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Boland 2003)، والتي أظهرت أن التدخلات الخارجية في المؤسسات التعليمية أصبحت كثيرة في الآونة الأخيرة وهذا عائد للعوامل السياسية وقواها الضاغطة مما أدى بدوره إلى إضعاف المشاركة في صنع القرار والحرية الأكاديمية.

في حين حصلت الفقرة التي تنص على «تكون قرارات إدارة الجامعة مركزية لا مجال للمشاركة فيها» على أدنى متوسط ويمكن تفسير ذلك إلى أن الجامعة في المملكة العربية السعودية تضمن مشاركة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسة الجامعية ولكن في حدود معينة ودون الانفراد باتخاذها.

ثالثاً: مجال المحتوى الدراسي وأساليب التدريس

أظهرت نتائج الدراسة إلى أن المتوسطات الحسابية لمجال المحتوى الدراسي وأساليب التدريس جاءت بدرجة متوسطة إذ جاءت الفقرة التي تنص على «توفر الجامعة كافة الكتب والمراجع داخل مكتبة الجامعة» على أعلى متوسط ويمكن أن يفسر ذلك بأن الجامعة في المملكة العربية السعودية توفر الوصول إلى مصادر البيانات والمعلومات المتمثلة بشبكات الإنترنت والمكتبات وتبادل الأفكار ونشرها دون قيود وذلك للإفادة منها انطلاقاً من مبدأ الحق في الحصول على المعلومات وتطوير عمليات البحث العلمي ويعود ذلك إلى ارتفاع ميزانيات الجامعات السعودية .

في حين حصلت الفقرة التي تنص على «توفر الجامعة الحرية الكاملة لعضو هيئة التدريس في شرح المادة» على أدنى متوسط ويمكن أن يفسر ذلك بأن الجامعة تسمح لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة بشرح المادة ولكنها تفرض عليهم مجموعة من القيود بحيث لا يكون المنبر الجامعي انطلاقاً للدعاية السياسية والحزبية أو النظريات ذات الطابع الأيدلوجي، وأن يرتبط شرح المادة بأهداف علمية.

رابعاً : مجال البحث العلمي والنشر :

أظهرت نتائج الدراسة إلى أن المتوسطات الحسابية لمجال البحث العلمي والنشر جاءت بدرجة متوسطة إذ جاءت الفقرة التي تنص على « توفر الجامعة الوسائل والمراجع اللازمة للبحث العلمي » والفقرة التي تنص على : « توفر الجامعة المناخ العلمي والبحثي المناسب لأعضاء هيئة التدريس » على أعلى متوسط ويمكن أن يفسر ذلك بأن الجامعة توفر المناخ العلمي المناسب والذي يستطيع من خلاله أعضاء هيئة التدريس استخدام الوسائل والمراجع التي تخدم البحث العلمي والتي بدورها تدفع بالتعليم نحو التطور، وتشجع على الابتكار وتحسين المستوى التعليمي.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (رعضيت، 2010) والتي أظهرت توفر الحرية الأكاديمية في جامعتي اليرموك والسلطان قابوس بدرجة كبيرة في مجالي التدريس والبحث العلمي.

في حين حصلت الفقرة التي تنص على ” تمنح الجامعة الحرية الكاملة لأعضاء هيئة التدريس في اختيار موضوعات البحث التي سيكتبون بها ” على أدنى متوسط ويمكن أن يفسر ذلك بأن الجامعة لا تمنح أعضاء هيئة التدريس الحرية في اختيار موضوعات البحث التي سيكتبون بها، وتخضعها لمجموعة من الضوابط والقيود، وهي تعطي حرية لأعضاء هيئة التدريس في البحث والتقصي ولكنها تخضع لتدخلات خارجية الأمر الذي يؤثر سلباً على الإنتاج العلمي ونشر المعرفة.

خامساً : مجال الأعمال التطوعية وخدمة المجتمع :

أظهرت نتائج الدراسة إلى أن المتوسطات الحسابية لمجال الأعمال التطوعية وخدمة المجتمع المحلي جاءت بدرجة متوسطة إذ جاءت الفقرة التي تنص على « تسمح الجامعة لعضو هيئة التدريس بإنشاء جمعيات خيرية والمشاركة فيها (داخل الجامعة وخارجها) » ويمكن أن يفسر ذلك بأن الجامعة تفتح المجال أمام أعضاء هيئة التدريس في مشاركة المجتمع المحلي بالأعمال التطوعية، وأنها توفر الاستقلال الجامعي وتستطيع أن تتحرك بمرونة وفعالية وقيامها بوظائفها ومهامها؛ الأمر الذي يدفع أعضاء هيئة التدريس نحو الاستمرارية في تجويد الأداء تحقيقاً للتنمية البشرية المستدامة .

في حين حصلت الفقرة التي تنص على « تشجع الجامعة عضو هيئة التدريس على التعاون مع الطلبة في الأنشطة العامة وخدمة المجتمع » على أدنى متوسط ويمكن أن يفسر ذلك بأن الجامعة تضع الضوابط والقيود على الأنشطة التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس والمتمثلة بالتعاون مع الطلبة للقيام بمجموعة النشاطات التي تساهم في خدمة المجتمع.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (سيف، 2006) أن الممارسة أخذت الطابع السلبي في مجال مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إدارة شؤونهم وحرية عقد المؤتمرات والندوات والمشاركة فيها.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في جامعات المملكة العربية السعودية للحرية الأكاديمية تعزى لمتغيرات الجنس والخبرة والرتبة الأكاديمية ؟

1 - مناقشة النتائج المتعلقة بالفروق في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي تبعا لمتغير الجنس.

أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ظاهرية بين تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارستهم للحرية الأكاديمية في ضوء متغير الجنس لصالح تقديرات الإناث، حيث كان المتوسط الحسابي لتقديراتهن أعلى من المتوسط الحسابي لتقديرات زملائهن من الذكور، ويمكن تفسير ذلك: أن الجنس له علاقة كبيرة في ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعة، فأعضاء هيئة التدريس يمارسون الحريات الأكاديمية بطريقة تختلف عنها من الإناث عند الذكور.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (دانا، 2008) والتي أظهرت وجود فروق لممارسة هيئة التدريس للحريات الأكاديمية تعزى لمتغير الجنس.

2 - مناقشة النتائج المتعلقة بالفروق في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي، تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية.

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، ويمكن تفسير ذلك بأن الرتبة الأكاديمية لا تؤثر في درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعة للحريات الأكاديمية كما لا تتأثر درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعة للحريات الأكاديمية بازياد الرتبة.

اختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (دانا، 2008) والتي أظهرت وجود فروق لممارسة هيئة التدريس للحريات الأكاديمية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية.

3 - مناقشة النتائج المتعلقة بالفروق في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي، تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي تعزى لمتغير سنوات الخبرة. ويمكن تفسير ذلك بأن عدد سنوات الخبرة ليس لها علاقة في درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحريات الأكاديمية.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (دانا، 2008) والتي أظهرت وجود فروق لممارسة هيئة التدريس للحريات الأكاديمية تعزى لمتغير الخبرة.

التوصيات

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحثان بما يلي:

- 1 - إجراء المزيد من الدراسات التي تساهم في تدعيم هذه الأسس المقترحة للحرية الأكاديمية وتعميمها، والعمل بما فيها من أجل النهوض بالحرية الأكاديمية .
- 2 - ضرورة قيام الجامعة بتوفير كافة الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس المتمثلة في التعبير عن الرأي والمشاركة في صنع القرار .
- 3 - وضع اللوائح والأنظمة والإجراءات التي تساعد على تحقيق أهداف العملية التعليمية والبحثية .
- 4 - الاهتمام في البحث العلمي والنشر بلا رقابة أو قيد ووضع الميزانيات المناسبة له .
- 5 - الاهتمام في الأعمال التطوعية وخدمة المجتمع .
- 6 - ضرورة أن تكون منجزات التعليم العالي متاحة للجميع على قدم المساواة تبعاً للكفاءة بكافة الوسائل .
- 6 - ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالحريات الأكاديمية .

المراجع

المراجع العربية

1. باكير، عايذة (2011)، تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس، 26/9/2011
2. بغدادي، عبد السلام إبراهيم (2007)، الحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية، مركز عمان لدراسة حقوق الإنسان، إربد: دار الشعب.
3. ثابت، أحمد (2009)، معوقات الحريات الأكاديمية في الجامعات المصرية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية، عمان، مركز عمان لدراسة حقوق الإنسان - ص 37
4. ثابت، عادل (2007)، مبدأ استقلالية الجامعات العربية واقعه ومعوقاته، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية، مركز عمان لدراسة حقوق الإنسان، مطبعة الشعب، إربد، الأردن .
5. جعيني، نعيم (2010)، الفلسفة وتطبيقاتها التربوية. ط2، عمان: دار وائل.
6. الحلو، غسان (2003)، المشكلات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، مجلة جامعة النجاح، مجلد 17، عدد 2، ص 372 - 374.
7. حمدان، دانا لطفي (2008)، العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي كما يراها أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، رسالة ماجستير في الإدارة التربوية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
8. رعفيت، أحمد (2010)، درجة توفر الحرية الأكاديمية في جامعتي اليرموك والسلطان قابوس، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن.
9. الزيود، محمد والشبول، محمد (2009)، الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، المجلة التربوية، جامعة الكويت، مجلد 23، عدد 92، ص 15 - 12
10. سيف، جلال (2006)، مدى ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات اليمنية، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، اليمن.
11. سليمان، خالد (2006)، الديمقراطية في الجامعات الأردنية الجامعة الأردنية أنموذجاً، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية، عمان، مركز عمان لدراسة حقوق الإنسان كانون أول.
12. شقير، محمد (2003) «الحرية الأكاديمية في الجامعات الأجنبية» مجلة الفيصل عدد 325، ص 42 - 47.
13. الشبول، محمد (2006). واقع ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة كما يراها أعضاء هيئة التدريس والطلبة «دراسة مقارنة»، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
14. الطويل، هاني (2006)، الإدارة التعليمية، مفاهيم وآفاق ط3 عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
15. عبد الجواد، نور الدين (2008)، نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، ط8، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض.

16. عبد، حامد (2012)، «الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعة» الأهرام، القاهرة استرجعت بتاريخ 28/9/2013 www.ahram.org.eg/the/28/9-writers/news/146360
17. القرني (2009) «الحرية الأكاديمية، المنطلقات القانونية والضوابط» بحث مقدم لمؤتمر الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية بالوطن العربي «رؤى وتجارب» 20-18 مايو 2009 جامعة طيبة، المدينة المنورة.
18. قمبر، محمود (2001). الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية، دراسة تحليلية نقدية مقارنة، إبداعات تربوية، دار الثقافة. الدوحة
19. ماضي، عبدالفتاح (2012) «كيف يمكن حماية الحريات الأكاديمية» مقال في الجزيرة نت، استرجعت بتاريخ 28/9/2013 [mob/www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net/mob/)

المراجع الأجنبية :

20. Boland, M. (2003), Academic Freedom and Struggle for the Subject of Composition, unpublished doctoral dissertation PhD, The University of Rochester.
21. Jackson. J(2005) Express rights to academic freedom in Australian public university employment. Southern Cross University ePublications@SCU. School of Law and Justice
22. Macfarlane, B. (2012). Re-framing student academic freedom: a capability Perspective, Higher Education, 63(6): 719-732
23. Sandman, C. (2005), Current Cases on Academic Freedom, ERIC Document, ED 426423
24. Standler, Ronald B. (2000). Academic Freedom in the USA, <http://rbs2.com/afree.htm>.
25. Taiwo, E. (2012). Regulatory Bodies, Academic Freedom and Institutional Autonomy in Africa: Issues and Challenges – The Nigerian Example, Council for the Development of Social Science Research in Africa, 9(182):63-89